

رسالة ملكية الى المؤتمر الدولي السابع حول مستقبل القدس

بعث صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني برسالة سامية الى المؤتمر الدولي السابع حول مستقبل القدس الذي افتتحت أشغاله يوم 6 ذو القعدة 1419هـ الموافق 24 فبراير 1999 بمدينة الدار البيضاء، والذي تظمه مركز الدراسات العربي الأروبي بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ورابطة العالم الإسلامي والمنغوضية الأوربية. وقد حضر جلسته الافتتاحية الرئيس الفلسطيني، السيد ياسر عرفات والوزير الأول، السيد عبد الرحمن اليرسفي والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عصمت عبد المجيد والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد عز الدين العراقي ومستشار صاحب الجلالة السيد علل سناصر. وفي مايلي نص الرسالة الملكية التي تلاها السيد إدريس الضحاك، رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب القخامة السيد ياسر عرفات،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السادة والسيدات،

كلما وقع الاختيار على عقد مؤتمر دولي أو تنظيم ملتقى عربي أو إسلامي حول القدس الشريف بمملكتنا وتحت سامي رعايتنا، لقي ذلك قي نفسنا، ما هو جذير به من الارتياح والتشجيع والرعاية مستشعرين مغزى هذا الاختيار وبعد مرامييه لا لأنه يؤكد الدور الذي يضطلع به المغرب وعاهله مع أشقائه من قادة الدول العربية والإسلامية في مجال دعم النضال الفلسطيني المشروع ولا سيما في الدفاع عن هوية القدس العربية ولكن

أيضا لكون هذه المؤتمرات والندوات تؤكد جدوى المبدأ الذي نلتزم به وهو اعتماد الحوار سبيلا لنفض النزاعات وحل الأزمات وإقرار السلام والوفاء ضمن المشروعية الدولية.

وهكذا تأتي المبادرة المحمودة لمركز الدراسات العربي - الأوروبي لتنظيم هذا المؤتمر حول مستقبل القدس الشريف تأكيداً لما ألمعنا إليه ودليلاً في نفس الوقت على مدى الانشغال بقضية القدس ولا سيما في هذه السنة بالذات ومساهمة في تنظيم الندوات والمنشآت المرغوب في تكييفها حول القدس توخياً لتوجيه انتباه العالم والرأي العام العالمي إلى الأوضاع التي تمر بها هذه المدينة وإلى مشروعية عودتها إلى السيادة الفلسطينية. فوضعية هذه المدينة تتداخل فيها عدة اعتبارات قومية وحضارية وتاريخية لا يمكن تجاهل أي منها في تحديد مصيرها والتطلع إلى وضع أسس مستقبل تستعيد فيه التعايش بين الطوائف في ظل التسامح والأمن والاحترام المتبادل.

وإن عقد هذا المؤتمر على هذا المستوى الرفيع بالنظر إلى المشاركين فيه وفي مقدمتهم فخامة أئمتنا السيد ياسر عرفات وشخصيات مرموقة حكومية وغير حكومية وأمناء عامون لمنظمات إقليمية ودولية سيعقق بلا ريب هذا الهدف الاعلامي ويدعم إرادة الحوار الموصول لإخراج مسلسل السلام من جموده الذي وقع فيه، إذ من شأن هذا المؤتمر أن يظهر مدى ضرورة اعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من قضية السلام الكبرى التي يشغل المنتظم الدولي بحلها ووضع نهاية لمآسيها.

حضرات السادة،

نعلمون أننا تقلدنا منذ عشرين سنة رئاسة لجنة القدس المنيشة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وأنها لم ندخر على مدى هذه الحقبة أي جهد لتفعيل

جهود هذه اللجنة في دعم مطالب الشعب الفلسطيني والعمل الدؤوب للحفاظ على هوية القدس العربية الإسلامية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما عملنا على استنكار السياسة الاسرائيلية الرامية الى استئصال الوجود العربي الإسلامي من مدينة القدس عبر مخططاتها المبيتة لعزل هذه المدينة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن باقي الأراضي الفلسطينية بمصادرة الأراضي وهدم البيوت والقرى المجاورة وتوسيع أحزمة الاستيطان اليهودي حولها وانتهاك حرمان المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية فيها وبالتالي جعل العالم كله أمام الأمر الواقع باتخاذها عاصمة لاسرائيل . وهذا مانعته سلوكاً منافياً للشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن، وفي هذا السياق أصدرت لجنة القدس توصياتها وقراراتها المعروفة المنسجمة مع القرارات الدولية، ذلكم أننا نعتبر هذا السلوك من أخطر مظاهر انتهاك حقوق الإنسان في عصرنا وانتهاك حقوق الشعوب في الحفاظ على هويتها وتراثها فضلاً عن اعتباره إجراء استهتاراً بالشرعية الدولية التي وضعت أسس قرار مبدأ الأراضي مقابل السلام ونحدياً استفزازياً من شأنه الوقوع في دوامة العنف غير المرغوب فيه.

وإيماناً منا بضرورة العمل الإيجابي لمقاومة سياسة التهويد للقدس الشريف عملنا على إنشاء بيت مال القدس الذي أشرقنا بنفسنا على وضع آليات تفعيله من تنظيمات قانونية وتجهيزات ضرورية ليمارس تحت لجنة الوصاية المنبثقة عن لجنة القدس نفسها كاملاً صلاحياته في المحافظة على الطابع العربي الإسلامي للمدينة المقدسة وعلى تراثها الحضاري والديني بكل مؤسساته الإسلامية وغير الإسلامية.

حضرات السادة والسيدات

لقد أكدنا أكثر من مرة أن القدس بما لها من تاريخ وتراث يجب أن

تظل ملتقى أهل الأديان السماوية وقضاء للتسامح كما كانت خلال أربعة عشر قرناً الماضية من تاريخها الاسلامي وأنها بناء على هذه الحشيات لا تعتبر فقط قضية الشعب الفلسطيني وحده وإنما هي قضية الأمة الإسلامية التي تتمسك بهوية القدس ولا تقبل أن توضع أمام الأمر الواقع. والأمة الإسلامية حين تتشبت بمستقبل القدس على الأسس الكفيلة بالحفاظ على هويتها لا تصدر في ذلك تطرف ديني ولا عن إضرار تهديد لأحد.

فالاسلام نفسه ليس دين الحرب أو العنف بل هو دين السلام الذي لا يقبل إضرار العداء لأي من أهل الكتاب يهودا كانوا أو نصارى لأنه يلزم المسلمين بالإيمان بالأديان السماوية جميعها وبالرسل والأنبياء جميعهم وبأمر بالحوار معهم على كلمة سراء. كما أن المسلمين حققوا على مدار القرون الاربعة عشر من تاريخ القدس تعايشاً مثالياً بين هؤلاء وأولئك وضمنوا استمرار ممارسة اليهود والنصارى لشعائهم الدينية في البيع والكنائس واحترام ثقافتهم وتراثهم، فظلت هذه المدينة محتفظة بتراثها الديني المسيحي واليهودي في ظل الحكم الاسلامي بل إن المسلمين هم الذين رفعوا الحظر الذي كان مضروباً على اليهود في دخول بيت المقدس من قبل دولة بيزنطة في القرن السابع الميلادي وأعيد فرضه من قبل الصليبيين في القرن الحادي عشر، فرفع المسلمون هذا الحظر مرة أخرى بعد عودة المدينة الى الحكم الاسلامي وسمحوا لليهود باستيطان بيت المقدس والتعايش معهم كأقلية لهم الكرامة وحسن الجوار.

لذلك نعتبر احتلال القدس منذ سنة 1967 والعمل على تهويدها وسلبها من هويتها ومحاولة القضاء على معالمها الإسلامية وجعلها قضاء مشحوناً بالعداء والعنف والاستئصال للعرب المسلمين بمثابة حرب دينية يشنها المتطرفون من الاسرائيليين على ساكنة القدس وعلى تراثها الحضاري

المشترك.

ولذلك يتعين على المجتمع الدولي بكامله استنكار هذا التطرف والوقوف في وجهه وعدم الوقوع في حباله. كما أن التاريخ يعلمنا أن كل أشكال الهيمنة والغطرسة وإحلال منطق القوة محل منطق العدل والاتصاف لا يمكنها أن تقيم باطلا مكان حق مشروع مهما كانت وسائلها، ولعله أن يكون نصف قرن من الصراع العربي الاسرائيلي قد تمخض اليوم عن عدد من الحقائق التي لا تقبل المراءغة ولا التجاهل أو التعتت.

فمنذ حرب رمضان 1973 انطلقت الدعوة لعقد مؤتمر دولي بإشراف الأمم المتحدة لوضع حد للنزاع العربي الاسرائيلي. لكن المظلة الاسرائيلية في قبول ذلك هي التي جعلته يتأخر ثمانية عشر عاما الى سنة 1991، فكان مؤتمر مدريد الذي دخلت اتفاقياته نفس النفق من المراءغة والمساطة، وهاتحين يعد ثنائي سنوات من هذا المؤتمر نرى الحكومة الاسرائيلية الحالية لاتزال متعنتة ومتملصة من التزاماتها، متصورة بأن بإسكانها فرض استسلام بصيغة السلام على الشعب الفلسطيني.

حضرات السادة والسيدات

إن الاحتلال الغاشم الذي وقعت فيه القدس لا يبرر مطلقا تغيير معالمها ولا تأسيس أي حق للمحتل على أساس ذلك الاحتلال. ولذلك لا يمكن لهذه المدينة المقدسة أن تعرف التعايش اليوم ولا السلام غدا إلا بالانقار بحق الشعب الفلسطيني في تحرير أراضيه وإقامة دولته وجعل مدينة القدس عاصمة لها وإلغاء كل التدابير الرامية الى تهويدها والتخلي مطلقا عن نزعة الإقصاء للآخر أو الاستفراد بالهيمنة عليها. ولا ترى سبيلا الى ذلك إلا بالنزول عند حكم القراوات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الصادرة في شأنها من أجل خلق مناخ جديد قائم على التسامح وتعميق الوعي المشترك بين هؤلاء وأولئك بضرورة التعايش فيما بينهم والتشارك في تحقيق تنمية

وازدهار في ظل وفاق يضمن حقوق الجميع.

وهذا ما تنتظر منكم حضرات السادة المؤتمرين أن توسعوا تحليلاً ومناقشة والعمل الجماعي المشترك من أجل أن تظل مدينة القدس الشريف محافظة على هويتها وقيمة لتاريخها العربي الإسلامي، موطن قواعده مستقبليها على روح التعايش بين الأديان السماوية وقيمتها المشتركة. ومن هذا المنظور يتعين إيقاف الرأي العام الدولي على مخاطر السياسة التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية لحد الآن وعلى ما ترتكبه من خروقات صريحة وباطلة في مجال تغيير معالم القدس العربية الإسلامية وتهويدها على نحو لا يتنافى مع الشرعية الدولية فقط وإنما يعتمد على تفويض مبادئ السلام وخرق الأوفاق التي التزمت بها الحكومة الاسرائيلية نفسها، بيد أننا لا نزال نعتقد أن الأمل يجب أن ينتصر على اليأس وأن الحق سيبطل يكتسب المزيد من أنصاره وأن الإرادة الدولية بكل ما يخصصها من منظمات وهيئات ستكفل ضمان حقوق الشعب الفلسطيني المناضل ولو بعد حين.

بارك الله أعمالكم وأنجح مساعيكم ومساعدكم وأعانتنا جميعاً على إحقاق الحق ونصرة الشعب الفلسطيني في قضايا العادلة واثقين من نصر الله لنا في سعيه «ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز»، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وحرر بالقصر الملكي براكش

في يوم الاثنين الخامس من ذو القعدة عام 1419 هجرية

الموافق 22 فبراير سنة 1999 ميلادية.

الحسن الثاني

ملك المغرب